# ر صيدا

## لاح الضاحية

خط تماس يخيّل لكثيرين أنه سني ـ شيعي في صيدا، يسعى هؤلاء إلى صبغ المنطقة الممتدة بين الطريق الجديدة (وصبرا ومخيم شاتيلا) والضاحية بتوتر مماثل. ومقارنة باستنفار المستقبل والمجموعات التكفيرية التي تدور في فلك خطابه السياسي في كل من الطريق الجديدة وطرابلس، تقول المراجع الأمنية إن ما ينتظر بيروت أكبر دون شك مما ينتظر الشمال: التجارب الطرابلسية وتجربة صيدا تؤكد فشل محور المستقبل عبر مجموعاته المسلحة في جر حزب الله إلى مشكلة داخلية. وعليه، لم يبقَ أمام «المستقبل» غير قرع باب الضاحية مباشرة. وتتحدث بعض المصادر الأمنية غير الرسمية في هذا السياق عن امتلاك أسيريي الطريق الجديدة أربعة مدافع هاون عيار 82 وخمسة رشاشات دوشكا.

وكان تيار المستقبل قد تكفل بمنطقة الطريق الجديدة وجوارها أول من أمس، بينما قادت الجماعة الإسلامية التظاهرات الطيارة في منطقتي عائشة بكار وفردان. وما كاد اجتماع فاعليات طرابلس يعقد في مقر الجماعة الإسلامية في منطقة أبي سمرا الطرابلسية، أمس، حتى خرجت التظاهرات المسلحة تجوب شوارع طرابلس، مطلقة الرصاص بجنون، الأمر الذي وصفه أكثر نواب المستقبل رصانة سمير الجسر بـ«مجرد ظهور مسلح محدود، يمثل ردة فعل وليس فعلاً».

يكشف تيار المستقبل عن وجهه. يريد رئيس كتلة المستقبل النائب فؤاد السنيورة من الرأي العام أن يوازن بين شقة صيداوية لا أحد يعلم ماذا يخبئ حزب الله فيها، ومجمع يدخل إليه ويخرج منه يومياً شتى أنواع السلاح لتصيّد عناصر الجيش قبل أي أحد آخر. لا همّ أن يكون سلاح الحزب ثقيلاً ومخفياً وبعيداً عن الزواريب اللبنانية؛ لا يستخدم في التعبئة المذهبية أو فرض الخوات أو سلب مدينة كمدينة طرابلس مدنيّتها، المهم أنه سلاح. انزعوا سلاح حزب الله، ننزع سلاح أحمد الأسير وأمثاله، يقول السنيورة. التبانة مقابل جبل محسن أول من أمس، مجمع الأسير مقابل شقة حزب الله أمس، والطريق الجديدة مقابل الضاحية غداً. ثمة من لا يملّ المعارك الخاسرة. مشكلته الوحيدة أنه لا يلعب بأعصاب اللبنانيين واقتصادهم ودماء جيشهم فحسب، وإنما بأمن أهله واستقرارهم أيضاً.

### كلام في السياسة

## أحمد الأسير، لا معروف سعد، ولا رفيق الحريري

**جان عزيز**

للمرة الثالثة في أقل من أربعة عقود، يبدو مصير لبنان متعلقاً بحدث صيداوي، أو معلقاً على مصير صيداوي. مع أن مفارقات كثيرة وتباينات عميقة تفرق بين كل من المرات الثلاث. غير أن عِبراً كثيرة تظل واجبة من جريمة عبرا، ودروساً بليغة يمكن الإفادة منها بعد درس صيدا الثالث، خصوصاً لمن يستخلص ويستوعب من أهل الزعامة الحريرية.

المرة الأولى التي حددت فيها صيدا وصيداويٌ وجهة لبنان، كانت طبعاً تلك اللحظة المأساوية من العام 75. بين 26 شباط، تاريخ إطلاق النار على زعيم صيدا معروف سعد، و6 آذار من العام نفسه، تاريخ وفاته متأثراً بجراحه الغادرة، التقط كل لبنان أنفاسه. ولم يكن الحس الشعبي مخطئاً حيال الخطر المحدق. فصحَّ حدس الناس، وانفجرت البلاد بعد خمسة أسابيع على غياب «القلعة».

المرة الثانية، كانت بعد ثلاثين عاماً كاملة. سنة 2005. الحدث جاء مأساوياً، كما المرة الأولى. مع وقع أضخم، في وسيلة الجريمة، وطريقة الاغتيال، وطبعاً هدفه. صيداوي آخر، اسمه رفيق الحريري، سقط غدراً، لا في صيدا، بل في قلب بيروت، فتحول اغتياله تحويلاً لوجهة تاريخ لبنان. علماً أن الفوارق كثيرة بين شباط 1975 في صيدا، وشباط 2005 في بيروت. في المرة الأولى، استُهدف «أبو الفقراء» في عاصمة الجنوب. في الثانية كان الهدف رمز السلطة المالية في عاصمة لبنان، لا بل في لبنان كله وبعض محيطه، مع حجم وارتداد لحضوره وغيابه على مستوى عالمي. في المرة الأولى، كانت الدولة موجودة، على اهتزاز. كأنها على شفير البقاء أو الزوال. في المرة الثانية، كانت الدولة في حال مفارقة غريبة: سلطة أمنية كاملة السيطرة بفضل الوصاية السورية، مع غياب كامل لجوهر الدولة، كمبدأ سيادة وانبثاق من إرادة شعب واستقلال مؤسسات وحرية أرض وكيان. في المرة الأولى، كان غيرُ اللبنانيين جاهزين لاستثمار اللحظة. فتحول شهيد صيدا في غضون أسابيع قليلة، موضوع استغلال فلسطيني، دفع المواجهة الكامنة بين اللبنانيين ومن حولهم، إلى انفجار كان يعتمل تحت الرماد منذ نحو عقد سبق.

في المرة الثانية، بدا اللبنانيون في شكل غريب ومفاجئ، أكثر قدرة على الإفادة من دم رفيق الحريري. فالتقوا، وتجمعوا. وساهم كل منهم من موقعه، ورغم تباين الشارعين وازدواجية الساحتين وتناقض الآذارين الاثنين، في بلورة لحظة وطنية جديدة. سنة 75، كان معروف سعد مع الدولة. لكن اغتياله أدى إلى ضربها. فيما سنة 2005، لم يكن رفيق الحريري مؤيداً لأي انقلاب على الوضع الذي كان سائداً. لكن اغتياله أدى إلى إسقاط كل ما كان معه وقبله.

كأن المفارقة ضربت لبنان من صيدا، أو من مصير صيداوي، مرتين. في المرة الأولى سقط لبنان مع صيداوي لم يكن أبداً مع سقوط الوطن والدولة. وفي المرة الثانية، سنحت فرصة للبنان، باغتيال شخص لم يكن يخطط قط لإحداث تلك الفرصة أو استغلالها. في المرة الأولى قسم اللبنانيون دولتهم، باغتيال شخص كان من الجوامع. في المرة الثانية تضافر اللبنانيون وعاد مشروع الدولة، باغتيال شخص ظل طيلة حياته موضع سجال حول شخصه ومشروعه و«دولته» و«وطنه». هكذا ظُلم معروف سعد في موته. وكُرم رفيق الحريري في الموت نفسه. مع الأول، ذهب وجدان مسلم صوب الانقسام. فتقاطع مع انعزال وجدان مسيحي، ومع عقم ثقافة كل الجماعات، وتخلف طبقة سياسيي كل الوطن، حتى الانفجار. مع الثاني، عاد وجدان السنة إلى لبنان، بشكل إرادي طوعي كياني ميثاقي مباشر، من دون وسيط ناصري أو فتحاوي أو سوري... اليوم، يتطلع لبنان إلى ما بعد مصير صيداوي ثالث، هو أحمد الأسير. لا شيء يجمعه بسابقيه، إلا مجرد المصادفات والمكان الجغرافي. فلا هو مناضل مع الفقراء، كما أبو مصطفى، ولا هو امبراطور مالي كما أبو بهاء. كل ما يربط حادثته بالراحلين، أنه قد يسعى بعد اليوم إلى أن يكون شهيداً حياً. وأن مدينة كاملة، لا بل فريقاً سياسياً برمته، أو حتى جماعة لبنانية بغالبيتها، ستكون معنية باتخاذ موقفها من تلك الحادثة. وخصوصاً موقع الزعامة الحريرية، في صيدا، وفي فريق المستقبل، وفي قلب الطائفة السنية. فإذا ما تموضعت هذه الزعامة، كما تموضع الفتحاويون بعد اغتيال معروف سعد، يمكن أن تعيد صيدا ولبنان إلى العام 1975. أما إذا وقفت كما في الأسابيع الأولى التي تلت جريمة 14 شباط 2005، قبل أن يتحكم فيها فيلتمان وإيمييه، فيما كان سفراء آخرون ربما يتحكمون بقوى مقابلة، فيمكن لهذه القيادة أن تستعيد لحظة لبنانية وطنية، في ظروف أشد تعقيداً من سنة 2005. لكن وسط حاجة وطنية أشد إلحاحاً لتموضع ميثاقي كهذا، لا يرى في الحدث الصيداوي، مناسبة لغمز من قناة حزب الله، أو سانحة لوراثة حفنة متطرفين، أو حراجة للموازنة بين حسابات قطر والسعودية وتناقضات سوريا وما بعدها وأبعد منها. نهاية الأسير، قد تكون فعلاً لحظة تحرر حريرية، فهل من يُقدم؟

## الحريري يدعو إلى التمديد لقائد الجيش

نلتزم معهم إنسانياً ولكنّهم سيتحوّلون إلى متمرّدين ويشتبكون مع الجيش»، فقابله الجميل الابن بتصريح عقب اجتماع المكتب السياسي لحزبه: «أذكّر بأن هناك آلاف اللاجئين السوريين على الأراضي اللبنانية وهم مدربون عسكرياً في بلدهم لأنهم أنهوا خدمة العلم». ذكّر عون بتحذيراته السابقة من «عدم ضبط الحكومة للوضع والتدخلات التي تترك الجيش مشلولاً»، ملقياً باللوم على «إهمال المسؤولين عن الأمن لواجباتهم». فاستفاض «الشيخ سامي» في حديثه عن «الحكومة الغائبة عن السمع»، طالباً من الرئيس سليمان «تسلم زمام الأمور لإعادة سلطة الجيش على الأراضي اللبنانية». مرة جديدة سقط الأسير عمداً لا سهواً من كلمات نائب بكفيا، وأبى إلا أن يقتدي بجعجع في ختام حديثه، مشيراً الى السبب الأساسي لكل الأحداث، «حزب الله» طبعاً.

انشغل الوسط السياسي بالتطورات الأمنية في صيدا، وعقدت اجتماعات متلاحقة لمتابعة الوضع وصدرت مواقف داعمة للجيش، في موازاة تحميل تيار «المستقبل» حزب الله مسؤولية ظاهرة الشيخ أحمد الأسير. وكان لافتاً موقف السفيرة الأميركية مورا كونيللي التي دعت «جميع الفرقاء إلى ممارسة ضبط النفس»، مثنية على «جهود الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي في العمل مع القادة السياسيين للحفاظ على السلام والاستقرار». كذلك صدر موقف عن مجلس الوزراء السعودي، ساوى بين الجيش ومسلحي الأسير، من خلال الدعوة إلى «وقف الاشتباكات في صيدا والتي راح ضحيتها عدد من جنود الجيش اللبناني، وعدم تصعيد الموقف حفاظاً على أمن لبنان واستقراره»، فيما أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية فيليب لاليو أن «فرنسا تدين بشدة الهجمات التي تشن ضد قوات الجيش اللبناني في مدينة صيدا»، مؤكداً دعم فرنسا للجهود التي تبذل تحت سلطة الرئيس سليمان «لضمان الأمن ووضع حد للاستفزازات من حيثما أتت».

وترأس رئيس الجمهورية ميشال سليمان اجتماعاً وزارياً أمنياً، صدر عنه بيان أكّد «وجوب استمرار قوى الجيش، تؤازرها باقي القوى العسكرية والأمنية، في تنفيذ إجراءاتها حتى الانتهاء من منع المظاهر المسلحة وإزالة المربع الأمني وتوقيف المعتدين والمحرضين على الجيش».

والوضع الأمني كان محور لقاءات واتصالات رئيس المجلس النيابي نبيه بري في عين التينة. والتقى رئيس الحكومة المكلف تمام سلام، وهو الأول بينهما منذ شهر ونصف. وشدد على أنه «لا أمن بالتراضي، وخصوصاً عندما تصل الأمور الى ما وصلت إليه في مدينتنا الحبيبة صيدا. وهذا نموذج قد يتكرر وقد يحدث في كل لبنان».

ورفض رؤساء الحكومات السابقون، بعد اجتماعهم في السرايا الحكومية، «المحاولات المتكررة والفاشلة لوضع الجيش بمواجهة المسلمين السنّة وتصويرهم بأنهم جماعة رافضة للدولة»، معلنين «التضامن مع من يشعر بأن القانون يطبق عليهم دون الآخرين». وشددوا على «ضرورة تنفيذ خطة أمنية في صيدا تعمل على منع المظاهر المسلحة، بحيث تطال كل المربعات الأمنية والشقق الأمنية».

من جهته، أكد الرئيس سعد الحريري «أننا سنبقى الى جانب الجيش وسيبقى مشروعنا الدولة»، معتبراً أن «المشكلة الأساس في لبنان هي تفشي السلاح بأيدي مجموعات ما سيوصل البلد الى مواجهات». ولفت الى أن «الجيش دفع ثمناً كبيراً ولا يجوز حصول فراغ فيه، ويجب السير قدماً بموضوع التمديد لقائد الجيش».

وأكد مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قباني أن «دعوة المسلمين السنّة إلى الانفصال عن الجيش جريمة بحق أهل السنّة في لبنان».

ودان حزب الله جريمة عبرا، معتبراً أن «ما جرى مناسبة لكي يظهر اللبنانيون التفافهم حول مؤسسة الجيش اللبناني».

(الأخبار)